تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2020

Evaluation of Financial policy Efficiency in Algeria Analysis study during the period (2000-2029)

**إلهام بن عيسى، أستاذة محاضرة "ب" [1]*

Ilhem BENAISSA

[1] جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، benaissa.ilhem@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام : 2023/09/29 ؛ **تاريخ القبول**: 2023/12/30؛ **تاريخ النشر**: 2023/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم فعالية السياسة المالية باعتبارها أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي لها آثار كبيرة على متغيرات الاقتصاد الكلي وتساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث تم تحليل تطور النفقات العمومية، والموارد العمومية ورصيد الميزانية

خلال الفترة 2000-2020 في الجزائر وعلاقتها بأهم المؤشرات الاقتصادية وماهي علاقة السياسة المالية بأسعار النفط كون هذا الاخير مصدر للثروة وأساس دعم المسار التنموي في الجزائر، وتوصلت الدراسة الى ان السياسة المالية في الجزائر تلعب دورا

كبيرا في تحقيق الاستقرار والنمو الا انها ترتبط ارتباطا قويا بالعوائد النفطية وهذا ما يؤثر على استدامتها.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية، رصيد الميزانية، الجباية البترولية.

تصنيفات JEL : **E62؛H61**

Abstract: This study aims to evaluate the effectiveness of Financial policy as one of the economic policy tools that have significant effects on macroeconomic variables, it contribute to achieve economic equivalence. This work analysis the development of public expenditures, public resources and budget balance -in Algeria during the period 2000-2020- and its relationship with the most important economic indicators,this study investigated what in the relationship of financial policy with oil prices as the a source of wealth and the basis for the development path in Algeria. The study found that financial policy in Algeria plays an important role to achieve economic stability and growth, but it is strongly linked to oil returns which affects its sustainability.

Keywords: financial policy, budget balance; petroleum fiscality; keywords; keywords.

JEL Classification Cdoes : H61 ; E62

*-**المؤلف المرسِل**: إلهام بن عيسى: i.benaissa13@mail.com

تمهيد

تحتل السياسة المالية مكانة هامة في السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة فهي أداة للتخطيط الاقتصادي وأقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي تمتد جذورها إلى مختلف المجالات، فأساليبها ومجالاتها شهدت، تطورا كبيرا في العصر الحديث بهدف تحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الدخل القومي الإنتاج والعمالة، وتتزايد أهمية السياسة المالية في هذا العصر الى حد كبير سواء في الدول المتقدمة فهي تستخدم كأداة لتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي او الدول النامية التي تستخدمها كوسيلة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

تعتمد الجزائر على إيرادات النفط بنسبة كبيرة في تمويل الاقتصاد الوطني ودعم برامجها التنموية اذ يعد عصب الاقتصاد الوطني حيث تشكل عوائده المورد الرئيسي للسياسة المالية بنسبة تفوق 61% من إجمالي الإيرادات العمومية، كما يلعب دورا محويا في السوق العالمية للنفط بفضل صادراته التي تفوق 90% ، وبهذا يعد مصدرا لجلب العملة الصعبة وتنشيط التجارة الخارجية ويساهم بنسبة تفوق45% من الناتج الداخلي الخام. كل هذه المعطيات تأكد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعيا وهو ما يشكل أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري باعتبار أن النفط ثروة ناضبة قابلة للنفاذ وعدم استقرار سعرها في الأسواق العالمية من جهة أخرى وأي اختلال في مستوى الأسعار يؤثر بشكل مباشر على متغيرات الاقتصاد الكلي. ويحد من فعالية السياسة المالية.

بناءا على ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجة البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

1- تساهم الجباية البترولية في تمويل السياسية المالية في الجزائر .

2- يتأثر أداء السياسة المالية بتقلبات أسعار النفط

✓ **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث الى:

1- التعريف بالسياسة المالية وأهدافها

2- تطور مؤشرات السياسة المالية في الجزائر (النفقات العمومية، الإيرادات العمومية، رصيد الميزانية)

3- العلاقة بين السياسة المالية وأسعار النفط

✓ **منهج الدراسة:**

تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمعالجة الموضوع كونه يتضمن جزء نظري يتعلق بالمفاهيم الخاصة بالسياسة المالية، أهدافها ومحدداتها الرئيسية، بالإضافة الى تحليل وتقييم مؤشرات السياسة المالية من خلال البيانات والاحصائيات المتحصل عليها من المصادر الإحصائية الرسمية بالجزائر (الديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية، تقارير بنك الجزائر)

فتم تقسيم البحث الى محورين اساسين المحور الأول اين تم التطرق الى الجانب النظري للدراسة والمحور الثاني الى دراسة الحالة من خلال تحليل وتقييم أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (النفقات العامة، الإيرادات العامة، رصيد الميزانية، الوضعية المالية لصندوق ضبط الإيرادات)

I – مفهوم السياسة المالية :

تعد السياسة المالية أنها تخطيط مالي يتضمن تكييفا كميا ونوعيا للنفقات العامّة والإيرادات العامّة من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج، العمالة، الادخار، الاستثمار، الاستهلاك و الأسعار وغيرها. ويمكن تحديد مفهوم السياسة المالية من خلال تحديد وظائفها، فوظيفة الإنفاق على النشاط الاقتصادي تحتاج إلى وظيفة الإيرادات بمختلف أنواعها العادية والاستثنائية وهذه الوظائف كلها تتحقق من خلال الادارة الحكيمة للاقتصاد القومي والتي تظهر من خلال العجز أو الفائض للموازنة العامّة إذا تلك هي الوظائف الرئيسية التي تعبر عن مفهوم السياسة المالية،

I – 1 تعريف السياسة المالية:

يمكن تحديد تعريف للسياسة المالية على " أنها مجموعة من الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا [1]" .

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية Fisc وتعني حافظة النقود أو الخزانة وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامّة وميزانية الدولة فتعرف أيضا على أنها "مجموعة من الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"[2].

ويمكن تعريفها أيضا على أنها " الإجراءات التي تتخذها الدولة بشأن إدارة نشاطها المالي (الإيرادات والنفقات) بما يحرك القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي لتحقيق أهداف توفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول والثروات وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الخطط والبرامج للسياسة المالية [3]".

كما تعرّف أيضا بأنها " برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامّة علاوة عن القروض العامّة لتحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع المداخيل والثروات "[4].

إنّ الرهان الأساسي للسياسة المالية هوّ تمويل النمو في الاحتياجات على المدى المتوسط والطويل ولا يتحقق هذا إلّا من خلال تحقيق نتائج عالية والتحكم الكبير في التوازن المالي على مستوى الخزينة[5]. ويعد الاختيار بين الأهداف أمرا صعبا بسبب ندرة الموارد العامّة من وجهة وطبيعة العلاقات بين الأهداف ذاتها، وبين الأخيرة والوسائل من جهة أخرى، ويلاحظ أنّ العلاقات بين الأهداف هي علاقات معقدة ومركبة وتتمثل مظاهر ذلك فيما يلي[6] :

- ✓ تحديد الأولويات بين الأهداف
- ✓ التدرج في مستوى الأهمية.
- ✓ الإنفاق أو التعارض بين الأهداف

- ✓ التكامل أو الاستبدال بين الأهداف
- ✓ التبعية والاستقلال.
- ✓ علاقات الأهداف بالوسائل

I – 2 أهداف السياسة المالية :

إنّ الرهان الأساسي للسياسة المالية هوّ تمويل النمو في الاحتياجات على المدى المتوسط والطويل ولا يتحقق هذا إلّا من خلال تحقيق نتائج عالية والتحكم الكبير في التوازن المالي على مستوى الخزينة [7]. ويعد الاختيار بين الأهداف أمرا صعبا بسبب ندرة الموارد العامّة من وجهة وطبيعة العلاقات بين الأهداف ذاتها ويمكن حصر أهم أهداف السياسة المالية فيما يلي:

1- السياسة المالية وتخصيص الموارد:

يتخذ المجتمع القرارات الخاصّة بتحديد السلع التي يتم إنتاجها وتخصيص المواد بين الاستخدامات المختلفة ولذا يجب أن تتوفر وسيلة تنظيمية لاتخاذ القرارات وتوجد وسيلتان لذلك وهما [8]:

1-1- تدخل الدولة:

أي القاعدة فيتم إعداد وتحضير واعتماد الميزانية على أساس تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الإنفاق فالحكومة تتولى إعداد واعتماد النفقات على شرط ترشيدها نحو الاستخدام الأمثل من أجل تنفيذ البرامج والسياسات في الصالح العام.

1-2-آلية السوق:

يقوم السوق بتخصيص الموارد وتنظيم الإنتاج بكفاءة عالية لتحقيق أفضل المنافع من خلال تحقيق، أفضل إشباع للمستهلك وأفضل ربح للمنتج وأفضل عائد لعوامل الإنتاج ويتم ذلك من خلال عدّة خطوات يتولى السوق تنفيذها بانسيابية وبدون تدخل.

تتدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامّة المختلفة طبقا لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن وإن أي مشكلة في تخصيص الموارد تكمن في الاختيار بين أوجه متعددة للإنفاق العام أي اختيار التخصيص لإشباع حاجات دون أخرى أو قطاعات اقتصادية دون غيرها و بالتالي فإن تخصيص الموارد الاقتصادية يعني توزيع الموارد المادية بين الأغراض والحاجات المتعددة بقصد تحقيق أقصى إشباع ممكن لأفراد المجتمع بالاعتماد على أدواتها المختلفة والمتمثلة في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي والإعانات و دعم الأسعار [9].

2- السياسة المالية وإعادة توزيع الدخول:

من أهم وظائف السياسة المالية تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية وخصوصا مواجهة عدم عدالة توزيع الدخل سواء عوامل الإنتاج أو فيما بين الأقاليم المختلفة في الدولة ويزداد هذا الدور أهمية في الدول النامية خصوصا الفقيرة منها حيث تتفاوت مستويات المعيشة بشكل ملحوظ بين فئات المجتمع وفيما بين الأقاليم المختلفة [10].

تلجأ الدولة إلى تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات وذلك من خلال التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية المحدودة الدخل، أو تقديم الدخل للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية وتقوم الحكومة أيضا بفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة والنفقات التحويلية لأصحاب الدخول المتدنية

للاستفادة من الخدمات المجانية وشبه المجانية في سبيل الرفع من دخلهم الحقيقي كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي من خلال إشباع الحاجات العامّة .[11]

3- السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي:

يتحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل وذلك عندما يكون الجهاز الإنتاجي قادرا على تلبية حجم الطلب عن طريق الزيادة في الطلب على الاستثمار وبالتالي انخفاض معدل البطالة يؤدي إلى زيادة معدل الأجور وبالتالي زيادة الطلب على الاستهلاك فيتحقق التوازن بين الطلب على الاستثمار والطلب على الاستهلاك مع الحافظة على مستوى الأسعار والاحتفاظ بمعدل نمو تابت فيتحقق الاستقرار الاقتصادي [12].

يعيش الاقتصاد حالتين من للاستقرار (الكساد والتضخم) وعليه فإن السياسة المالية تستمد أهدافها عن طريق تصحيح المسار العام للاقتصاد والقضاء على هذه الانحرافات في كل دورة من مراحل الدورة الاقتصادية، إذا واجه الاقتصاد تراجع في الطلب ما قد يتسبب في كساد وركود الذي ينتج عنه بطالة وتراجع في معدلات النمو وهنا تتدخل الدولة بواسطة سياسة مالية توسعية لإعادة بعث حيوية النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض الضرائب لكي تساهم في نقص تكاليف الإنتاج وزيادة دخول الافراد فيرتفع الميل الحدي للاستهلاك، ومنح الامتيازات الجبائية للمؤسسات والقطاعات التي ترغب في دعمها لتشجيع عملية الإنتاج، أمّا من خلال النفقات العامّة تقوم بتشجيع الاستثمارات، والاستثمار في المنشآت القاعدية كالطرق والمواصلات، وتقديم مختلف الإعانات المالية والعينية كالشيخوخة، البطالة دعم الأسعار، مجانية بعض الخدمات العامة... .[13]، أما في حالة التضخم تستخدم الدولة سياسة مالية إنكماشية من أجل تخفيض مستوى الدخل وكبح التضخم وامتصاص فائض الكتلة النقدية المتداول في السوق من خلال تخفيض نسبة الإنفاق العام أو الزيادة في نسبة الضرائب[14].

4- السياسة المالية والتنمية الاقتصادية:

تلعب السياسة المالية دورا إيجابيا في عملية التنمية الاقتصادية و زيادة مستوى النشاط الاقتصادي بمختلف أوجهه وفي سبيل ذلك تسخر الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفر المال اللازم مع تجنب الوسائل التمويلية التضخمية والاعتماد على المدخرات الوطنية، فتعمل الحكومة على تحفيز الاستثمارات في القطاع الخاص عن طريق تحفيز الافراد وتوجيههم نحو الادخار بدل الإنفاق الاستهلاكي للسلع الكمالية، أمّا فيما يتعلق بمصادر تمويل استثمارات الدولة فمصادر تمويلها تعتمد بشكل أساسي على مدخرات الدولة من صافي نشاط مؤسساتها فائض الموازنة الجارية للخدمات وذلك بإيجاد العلاقة التبادلية بين زيادة الإيرادات الجارية للخدمات وتخفيض الاستخدامات الجارية، اللجوء إلى القروض الداخلية أي الاقتراض الحقيق الناجم عن الادخار الاختياري والابتعاد قدر الإمكان عن الإصدارات النقدية، التمويل من الخارج و ذلك بتشجيع الصادرات أو الاقتراض الخارجي أو جذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار داخل الدولة[15].

تؤدي السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية دورا مهما في توجيه السياسات الاقتصادية للدول لأنها تتحكم في حجم الائتمان ومعدل الفائدة والذي يؤثر بدوره على حجم الاستثمار وبالتالي يتحرّك مستوى النشاط الاقتصادي ويختلف ذلك الأثر من دولة لأخرى، لهذا يجب على السلطات الحكومية تفعيل دور السياسة المالية والنقدية المبنية على أسس اقتصادية فعالة من اجل التحكم في معدلات التضخم من جهة وتوفير القاعدة النقدية من جهة أخرى جلب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط القاعدة الإنتاجية والنشاط الاقتصادي لتحقيق معدلات النمو المنشودة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وهذا كلّه يتحقق في جوّ يسوده الاستقرار المالي المتحقق من خلال التنسيق بين السياسة المالية و النقدية [16].

الجدول رقم (01): أهداف السياسة المالية ومحدداتها الرئيسية.

الأهداف	المحددات	الوسائل المناسبة
اشباع الحاجات الاجتماع	الظروف الاجتماعية والسياسة	– الانفاق الاستهلاكي العام اللازم لإشباع السلع والخدمات العامة – الاستثمار العام اللازم لإنتاج السلع وتوفير الخدمات الاجتماعية
تحقيق النمو الأمثل	الظروف الاقتصادية والاجتماعية	– الاستثمار العام. – النفقات العامة الأخرى اللازمة لتوفير البنية الأساسية. – القروض للقطاع الخاص
التوظيف ومستوى التشغيل	الظروف الاقتصادية والاجتماعية	– الاستثمارات العامة للمشروعات كثيفة العمالة – الإعانات – الحوافز المالية
الاستقرار وإدارة الطلب الكلي	العوامل الاقتصادية	– تغيير مستوى الانفاق العام – تغيير مكونات الانفاق العام وتغيير طرق تمويل الفائض أو عجز الميزانية
إعادة توزيع الدخل	الظروف الاجتماعية الاقتصادية	– المدفوعات التحويلية – الدعم المباشر وغير المباشر – توفير السلع والخدمات المجانية – الاستثمار العام في المناطق الفقيرة

المصدر: محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، 2009، ص: 123.

II– تقييم أداء السياسة المالية في الجزائر :

لقد مرت المالية العامة في الجزائر بثلاث مراحل أساسية " مرحلة الاقتصاد الاشتراكي، المرحلة الانتقالية التي من خلال تم التوجه نحو اقتصاد السوق، و مرحلة الانتعاش الاقتصادي مع مطلع سنوات 2000 التي اصطلح عليها فترة الوفورات المالية "، في مطلع الستينيات كانت لاتزال الهيمنة الفرنسية على الثروات والاقتصاد الوطني فكانت تشكل نسبة النفقات العامة 17,04% الى الناتج الداخلي الخام بمبلغ 2,237 مليار دج، كما ان هناك أهمية كبيرة لنفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز التي سجلت نسبا ضعيفة جدا تتراوح بين 16,23% سنة 1963 و20% سنة1967، وسنقوم في هذا الجزء الى تحليل تطور إجمالي النفقات العامة بشقيها التسيير والتجهيز، وتحليل تطور والايرادات العامة.

II- 1 النفقات العامة:

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 الوحدة (مليار دج)

السنة	إجمالي النفقات	نفقات التسيير	النسبة	نفقات التجهيز	النسبة	نسبة التغيير
2000	1178,1	838,9	71,21	339,2	28,79	/
2001	1321	798,6	60,45	522,4	39,55	12,13
2002	1150,6	975,6	84,79	175	15,21	-12,90
2003	1766,2	1138,1	64,44	628,1	35,56	53,50
2004	1891,8	1251,1	66,13	640,7	33,87	7,11
2005	2052	1245,1	60,68	806,9	39,32	8,47
2006	2453	1437,9	58,62	1015,1	41,38	19,54
2007	3108,5	1673,9	53,85	1434,6	46,15	26,72
2008	4191	2217,7	52,92	1973,3	47,08	34,82
2009	4246,3	2300	54,16	1946,3	45,84	1,32
2010	4466,9	2659	59,53	1807,9	40,47	5,20
2011	5853,6	3879,2	66,27	1974,4	33,73	31,04
2012	7058,1	4782,6	67,76	2275,5	32,24	20,58
2013	6024,1	4131,5	68,58	1892,6	31,42	-14,65
2014	6995,7	4494,3	64,24	2501,4	35,76	16,13
2015	7656,3	4617	60,30	3039,3	39,70	9,44
2016	7297,5	4585,6	62,84	2711,9	37,16	-4,69
2017	7282,6	4677,2	64,39	2605,4	35,61	1,26
2018	7732,1	4813,7	60,16	2918,4	39,84	4,56
2019	7741,3	4895,2	63,23	2846,10	36,77	0,19
2020	6902,9	5009,3	72,57	1893,60	27,43	-10,83
2021	7436,1	5479,7	73,69	1956,40	26,31	7,72
2022	9660	7573,7	78,40	2086,30	21,60	29,91

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، وقوانين المالية

مع بداية سنوات 2000 عرفت سياسة الانفاق العام ارتفاعا غير مسبوق "مرحلة الانتعاش الاقتصادي" و خاصة في نفقات التجهيز العمومي حيث انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية بفضل ارتفاع في أسعار المحروقات "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001-2004 الذي خصص له غلاف مالي 7,2 مليار دولار، البرنامج التكميلي لدعم النّمو من سنة 2005-2009 خصص له حوالي 114 مليار دولار، البرنامج الخماسي 2010- 2014 لتوطيد النمو فقد حظي البرنامج بملغ 286 مليار دولار، 2015- 2019 برنامج توطيد النمو 280 مليار دولار"، حيث بلغت معدل نمو

22,56% و28,57% من الناتج الداخلي، والملاحظ من الجدول ان الزيادة كانت بنسب كبيرة في نفقات التجهيز العمومي التي انتقلت من 339,2 مليار دج سنة 2000 إلى 2086,3 مليار دج سنة 2022 نظرا للتوسع في برامج الاستثمار العمومي أما نفقات التسيير فقد ارتفعت من 838,9 مليار دج إلى 7573,7مليار دج نفس الشيء تم ملاحظته خلال الفترة على مستوى رصيد الميزانية الذي سجل قيما موجبة بعدما كان سالبا في فترات سابقة. هذه النتائج الإيجابية راجعة الى انتعاش في أسعار المحروقات التي وصلت إلى 27,6$ للبرميل خلال سنة 2000، وتعد سنة 2004 السنة الرابعة على التوالي خلال المرحلة الأولى التي عرفت فيها المالية العامة نموا تزامن مع الارتفاع المتواصل في أسعار المحروقات إلى 36,05$ ارتفعت النفقات العمومية بمعدل 55,54% لفترة (2000-2004) منتقلة من 1178,12 مليار دج الى سنة 1832,5 مليار دج، اما نفقات التسيير عرفت معدل نمو44,5% و يفسر ذلك إلى زيادة قوة التحويلات الجارية إلى 557,7 مليار دج ونفقات المستخدمين 382,1 مليار دج بالنسبة لنفقات التجهيز ارتفعت بنسبة +84% ما يعادل أربعة أضعاف، يعود إلى تطبيق برنامج عدم الإنعاش الاقتصادي خاصة برامج التنمية الريفية و الفلاحية و إعادة بناء الهياكل و المنشآت المتضررة من زلزال 2003، [17]، خلال المفترة (2001-2005) ارتفعت النفقات العامة بنسبة 68% فارتفعت من 1321 مليار دج إلى 1985,9 مليار دج منها 54% في نفقات التسيير التي ارتفعت من 963,6 مليار دج إلى1291,9 مليار دج، و معدل نمو 104,6% في نفقات التجهيز منتقلة من 357,4 مليار دج 694 مليار دج، يترجم هذا الارتفاع في نفقات التجهيز العمومي إلى انطلاق برنامج التكميلي لدعم النمو الذي يتكون من سبعة محاور أساسية بالإضافة إلى إعادة بناء ما تم تدميره زلزال 2003.

وخلال الفترة (2005-2010) سجلت نسبة نمو 119,9% و يفسر هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات الجارية بـ 58,5% و41,5% في نفقات الاستثمار أما خلال السنتين الأخيرتين 2009-2010 عرفت انخفاض بنسبة 1,4% و 06% على التوالي أما خلال الفترة ككل(2005-2010) سجلت ارتفاعا يفوق 126,7%، ة مقارنة بالناتج الداخلي انتقلت نفقات التسيير 22,3%إلأى 22,9%، مقابل انخفاض في نفقات التجهيز من 19,4% إلى 15,2% سنة 2010، هذا التراجع المسجل من 1946,3 مليار دج سنة 2009 إلى 1829 مليار دج راجع إلى انخفاض في نفقات البنى التحتية الاقتصادية و الادارية بنسبة 29,6%، نفقات البنى التحتية الاقتصادية و الإدارية في قطاع الفلاحة و الري بنسبة 31,2%، ترجع نفقات التربية والتكوين -10,7% و نفقات البنى التحتية الاجتماعية و الثقافية -20%، أما الارتفاع المسجل في نفقات التسيير التي انتقلت من 2300 مليار دج إلى 2683,8 مليار دج أي بمعدل نمو 16,7% يعود إلى الارتفاع في نفقات المستخدمين +32,7% و التحويلات الجارية +11,4%، و معاشات المجاهدين +17,2%[18].

في سنة 2015 ارتفعت النفقات العامة من 6995,7 مليار دج إلى 7656,3 مليار دج و هو ما يمثل نسبة 09,4% كانت نسبة مساهمة نفقات التجهيز منها أكثر من 81%، مقارنة بالناتج الداخلي ارتفت إلى 46,1% و هي أكثر من سنة 2014 بلغت 40,6% ، إلا ان نفقات التسيير عرفت معدل ارتفاع ضعيف +2,7% منتقلة من 4494,3 مليار دج إلى 4617 مليار دج وهذا ناجم عن انخفاض في مبلغ التحويلات بـ -68,2 مليار دج، على عكس ذلك نفقات التجهيز سجلت معدل نمو +21,5% مقارنة بسنة 2014 و 18% نسبة إلى الناتج الداخلي بمبلغ 3039,3 مليار راجع ذلك أساسا في ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية و الإدارية بمبلغ 214,2 مليار دجو قطاع السكن 187,4 مليار دج نفقات قطاع المناجم والطاقة 114 مليار دج محتلة آخر المراتب بمعدل نمو 2,69%، و في مقدمتها مخصصات قطاع السكن بنسبة تفوق 20%[19] في سنة 2017 ارتفعت النفقات الاجمالية بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 01,3% بعدما تراجعت بنسبة -

4,7% سنة 2016 حيث قدر مبلغها 7389,3 مليار دج مقابل 7297,5 مليار دج سنة 2016 مقارنة بالناتج الداخلي تراجعت نسبتها إلى 39,1% بعدما سجلت 41,9% سنة2016، هذه الزيادة كانت في نفقات التسيير التي ارتفعت من 4585,6 مليار دج إلى 4757,8 مليار دج بنسبة 03,8% في حين تسجيل تراجع في نفقات التجهز بنسبة 03%،الذي يعد للمرة الثانية بعد 2016التي سجلت معدل تراجع -30,21%، يعود هذا إلى الانخفاض في نفقات التجهيز باستثناء مخصصات قطاع السكن وبند النفقات الأخرى[20].

الارتفاع المسجل في نفقات التسيير لسنة2019 والمقدر ب +246,91 مليار دج بسبب ارتفاع معاشات المجاهدين واجور المستخدمين بينما تم تسجيل تراجع في فوائد الدين العام، أما الانخفاض المسجل في نفقات التجهيز العمومي نظرا لتراجع الغلاف المالي المخصص لقطاعي الري والزراعة -25,2 مليار دج، التربية والتكوين -40,1 مليار دج، السكن -78,47 مليار دج.[21]

تراجعت اجمالي النفقات العامة بنسبة -10,8% سنة 2020 نظرا لتراجع نفقات راس المال بنسبة -33,5% اما النفقات الجارية ارتفعت بنسبة +2,3% زيادة عن ارتفاع معاشات المجاهدين والمستخدمين شهدت فوائد الدين العام ارتفاعا هي الأخرى بنسبة +50,7%.

خلال الفترة 2020-2022 بقيت مستقرة سجلت ارتفاعا بنسبة +29,9% سنة2022 نظرا لارتفاع نفقات التسيير بنسبة 38,2% نتيجة للزيادة في مبلغ التحويلات بنسبة +67% حيث تمثل نسبة 41,4% من إجمالي النفقات بميلغ 3995,4 مليار دج، كذلك فوائد الدين العام ارتفعت بمبلغ +246,2 مليار دج ارتفاع يقارب 3 أضعاف منتقلة من 143,9مليار دج الى 390,1 مليار دج.[22]

الشكل رقم (01): هيكل نفقات التسيير للفترة 2000-2022

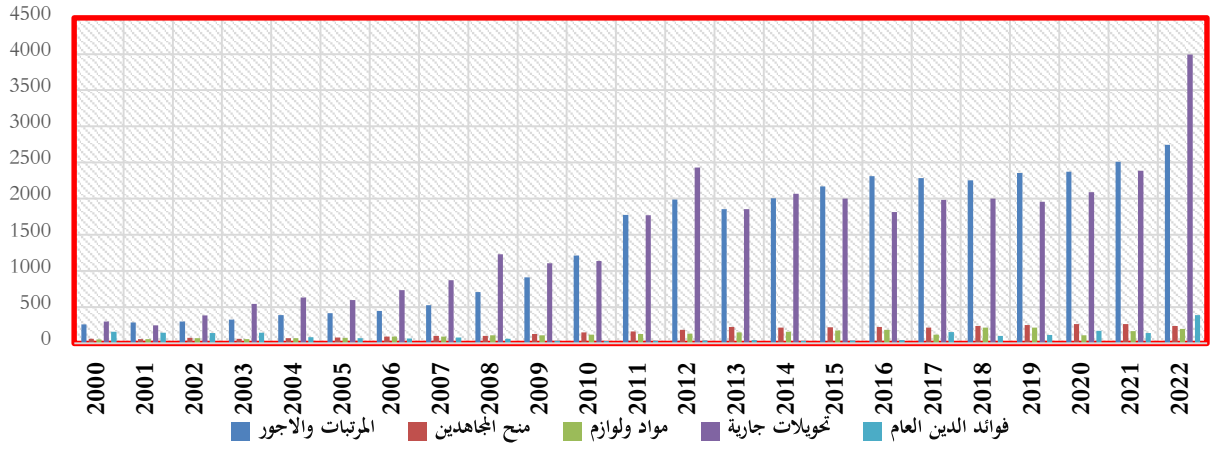

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

دج، وتظم على وجه الخصوص التحويلات الموجهة لدعم القدرة الشرائية، بما فيها نفقات مصالح الإدارة التي تضم المستشفيات و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، ودعك بعض الصناديق الخاصة كالصندوق الخاص بالتضامن

الوطني، وصندوق دعم تشغيل الشباب، تم تليها نفقات المستخدمين بنسبة 40% في المتوسط منتقلة من 261,1مليار دج إلى 2286,1 مليار دج بمعدل نمو متوسط 14,36% و تزامن ذلك مع مراجعة النقطة الاستدلالية للأجور و نظام التعويض بالأثر الرجعي لمختلف موظفي القطاع العمومي و خاصة منذ سنة 2008 نتيجة لاعتماد استراتيجية ترقية التشغيل ومحابة البطالة و مراجعة كذلك الاجر الوطني الأدنى الذي انتقل من 6000 دج سنة 1999 إلى 18000دج سنة 2012، و 20000 بداية من جوان 2020، كذلك العلاوات ومختلف المنح ودفع المستحقات المتعلقة بالأنظمة التعويضية، بالإضافة إلى التكفل بحاملي الشهادات من طرف مختلف الأجهزة "الوكالة الوطنية للتشغيل، مديرية النشاط الاجتماعي" ،أما بقية النفقات كانت نسبها قليلة كتسديدات الدين العمومي ومعاشات المجاهدين.

الجدول رقم (03): تطور هيكل نفقات التجهيز للفترة 2013–2022 **الوحدة (%)**

نفقات التجهيز	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المناجم والطاقة (كهربة و توزيع الغاز)	0,15	4,5	3,8	0,99	0,97	1,97	0,72	0,57	0,59	1,06
الفلاحة والموارد المائية	14,4	11,6	10	8,7	7,9	9,04	9,13	6,75	10,58	9,22
البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	37,2	32,7	34	41,5	35,5	27,78	43,67	42,36	55,13	33,09
التربية والتكوين	10,8	7,7	7,5	7,1	5	5,13	5,96	3,82	5,02	7,63
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	6,1	4,5	4,5	5,7	4,2	4,67	3,17	3,43	3,06	5,23
السكن	13,5	17,1	20,3	16,5	20,4	19,06	18,06	20,35	23,05	14,33
نفقات أخرى	10,9	16,3	13,1	12,9	20	8,81	14,17	17,64	10,44	17,00

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة

من خلال الجدول يظهر ان القوة النسبية لإجمالي نفقات البنى التحتية (الاقتصادية، الإدارية) تحتل المرتبة الأولى بلغت في المتوسط 38,30%، عرفت اعلى مستوياتها سنة 2021 بمبلغ 913,3 مليار دج بمعدل نمو +14% مقارنة بسنة 2021 بزيادة قدرها 111,2مليار دج، تم تليها نفقات السكن بنسبة 18,27% عرف اعلى مستوياته سنة 2021 بزيادة قدرها +15,4% ما يعادل 59,2 مليار دج، ثم تليها النفقات المختلفة بنسبة 14,13% ، ونفقات الفلاحة بنسبة 09,73%، في عرفت باقي أنواع النفقات أهمية قليلة من حيث القيمة على غرار نفقات الطاقة التي عرفت قيما معتبرة سنوات 2014، 2015، وفي سنة 2022 اين بلغت نسبة النمو +90,9% منتقلة من 11,53 مليار دج الى 22,02 مليار دج،

II – 2 الإيرادات العامة:

تعد الحصيلة الضريبية من بين مؤشرات قياس فعالية أي نظام ضريبي و يشترط في ذلك ألا تتعارض وفرتها مع مبدأ العدالة الضريبة بما يسمح تحصيل الموارد المالية الكافية لتجسيد السياسات العمومية للدولة في مختلف المجالات و يعتمد النظام الضريبي في الجزائر على إيرادات عادية متمثلة في الضرائب المباشرة مشتملة على الرسوم وحقوق الطابع والتسجيل، الضرائب على الدخل و على الأرباح إيرادات أملاك الدولة،..، و الضرائب غير المباشرة متمثلة في الضرائب على للإنفاق كالرسم على القيمة المضافة الحقوق الجمركية و المورد الثاني هي الجباية البترولية التي تعد الممول الأساسي لميزانية الدولة بالإضافة إلى الهبات. وسوف نقوم في هذا الجزء بتحليل الاحصائيات المتعلقة إيرادات الميزانية في الجزائر.

الجدول رقم (04): تطور إيرادات الميزانية للفترة 2000–2022 **الوحدة (10)[9]دج**

السنة	الجباية العامة	نسبة التغيير	الجباية البترولية	% الجباية البترولية	الجباية غير البترولية	% الجباية غير البترولية
2000	1578,1	/	1213,2	76,88	364,9	23,12
2001	1505,5	4,6–	1001,4	66,52	504,1	33,48

2002	1603,2	6,49	1007,9	62,87	595,3	37,13
2003	1966,6	22,67	1350	68,65	616,6	31,35
2004	2229,7	13,38	1570,7	70,44	659	29,56
2005	3082,6	38,25	2352,7	76,32	729,9	23,68
2006	3639,8	18,08	2799	76,9	840,8	23,1
2007	3687,8	1,32	2796,8	75,84	891	24,16
2008	5190,5	40,75	4088,6	78,77	1101,9	21,23
2009	3676	29,18-	2412,7	65,63	1263,3	34,37
2010	4392,9	19,5	2905	66,13	1487,9	33,87
2011	5790,1	31,81	3979,7	68,73	1810,4	31,27
2012	6339,3	9,49	4184,3	66,01	2155	33,99
2013	5957,5	6,02-	3678,1	61,74	2279,4	38,26
2014	5738,4	3,68-	3388,4	59,05	2350	40,95
2015	5103,1	11,07-	2373,5	46,51	2729,6	53,49
2016	5110,1	0,14	1781,1	34,85	3329	65,15
2017	6182,8	20,99	2372,5	38,37	3810,3	61,63
2018	6826,90	10,42	2887,1	42,29	3939,7	57,71
2019	6601,6	-3,30	2668,5	40,42	3933,1	59,58
2020	5640,9	-14,55	1921,6	34,07	3719,4	65,94
2021	6597,5	16,96	2609,2	39,55	3981,9	60,35
2022	9467,3	43,50	5657,7	59,76	3809,6	40,24

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، وقوانين المالية

عرفت الإيرادات العمومية ارتفاعا بداية من سنة 2000 بمعدل نمو 66,03% حيث ارتفعت من 950,50 مليار دج سنة 1999 إلى 1578,16نتيجة لتحسن في أسعار المحروقات بلغت 27,6$، كما بلغت الجباية البترولية 720 مليار دج سنة 2000 بنسبة مساهمته 76,88% من اجمالي الجباية، تراجعت خلال سنة 2001 بشكل طفيف بسبب احداث سبتمبر 2001 حين تهاوى سعر البرميل إلى ما دون 25$، عرفت الجباية أكبر حصيلة مالية لها سنوات 2003 بسبب حرب العراق مع الولايات المتحدة و لبنان مع إسرائيل وخلال 2005 و2008 بفضل ارتفاع العوائد البترولية بلغ متوسط مساهمتها 72,58% و خلا فترة (2018-2000) بلغت ذروتها سنة 2008 بقيمة 5190,5 مليار دج و 47% نسبة إلى الناتج الداخلي اما الجباية البترولية عرفت معدل نمو +46,19% و بمبلغ 4088,6 و بنسبة مساهمة 78,77%، أما الإيرادات خارج المحروقات 21,23% التي تبقى نسبة ضعيفة لا تغطي حتى ربع النفقات العمومية، أهمها الإيرادات الضريبية نسبتها 87,6% بمبلغ 895,4 مليار دج نتيجة لارتفاع الضرائب المحصلة من الدخل وعلى السلع و الخدمات بنسبة 79,6% حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008 و من جهة أخرى تم تسجيل ارتفاع في الموارد غير الضريبية بنسبة 08,8% بعدما سجل تراجعا -2,8% سنة 2007، و في هذا الصدد كانت النسبة المتوسطة للضرائب على الدخل 20,57% وهذا راجع إلى التعديلات التي عرضها نظام الأجور الناتج عنه زيادات في ضريبة الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات، بالدرجة التي عرفت معدل يفوق 78% تضمنت هذه التعديلات على[23]:

- الزيادة في الحد الأدنى لعدم الإخضاع الضريبي من 60000 دج إلى 120000 دج.
- التخفيض في المعدل الهامشي الأعلى من 40% إلى 35%
- التخفيض من عدد الأقساط الضريبية من خمسة إلى ثلاثة

وفي سنة 2009 تراجعت الإيرادات العامة بنسبة -29,18 انحدرت من 5190,5 مليار دج سنة 2008 إلى 2412,7 مليار دج ومعها الإيرادات البترولية بـ-40,99% انتقلت من 4088,6 مليار دج إلى 2412,7 مليار دج بسبب الازمة العالمية لسنة2008 التي أدت إلى تراجع أسعار المحروقات أواخر سنة 2008، والجباية العادية ارتفعت بنسبة +14,65% انتقلت من 1101,9 مليار دج إلى 1263,3 مليار دج نسبتها إلى الجباية العامة 34,3%، كما بلغت الارادات الضريبية نسبة 90,9% من الإيرادات خارج المحروقات مقابل 87,6 % سنة 2008 عرفت نموا +18,6% بلغت 1144,5 مليار دج يرجع ذلك إلى ارتفاع في الضرائب على الدخل و على السلع و الخدمات التي مثلت 82,1%، ما ميز سنة 2009 هو تراجع في الحقوق الجمركية و الإيرادات غير الجبائية -15,9% انتقلت من 136,4 مليار دج إلى 114,9 مليار دج[24]، و بداية من سنة 2010 إلى غاية 2012 بدأت السوق النفطية تعرف انتعاشا في الأسعار مما أدى إلى ارتفاع في الجباية العامة بمتوسط نمو خلال 3 سنوات 33,04% حيت انتقلت من 3676 مليار دج إلى 6339,3 مليار دج تضاعفت قراب مرتين (+1,72)، رافقتها الجباية البترولية منتقلة من 2412,7 مليار دج إلى 4184,3 مليار دج بمعدل نمو 73,43% و بمعدل نمو في المتوسط 20,85%.

ومنذ سنة 2013 بدأت الجباية العامة في التراجع ومعها الجباية البترولية إلى غاية سنة 2016 انخفضت من 6339,3 مليار دج إلى 5110,1 مليار دج أما الجباية البترولية انتقلت من 4184,3مليارد‌ج إلى 1781,1 مليار دج، وهذا نتيجة تراجع أسعار النفط وكان الانحدار قويا مع نهاية سنة 2014 بدأت الأسعار تنخفض ابتداء من سبتمبر 2014 من 96 دولار للبرميل إلى 59,5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة أي بانخفاض نسبته 16,1% لتواصل الانخفاض في سنة 2015 بصورة فضيعة ليعرف الاقتصاد العالمي بوادر أزمة نفطية جديدة حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك في جانفي 2015 إلى 44,4 دولار للبرميل لتسجل انخفاضا نسبته 60,3% مقارنة بجانفي 2014[25]، خلال هذه الفترة تم تسجيل ارتفاع في الإرادات خارج المحروقات التي ارتفعت من 2155 مليار دج إلى 3329 و استطاعت تخفيف من حدة التراجع الذي سببته العوائد النفطية خاصة بعدما تم اتباع سياسة مالية حذرة من خلال التحكم في النفقات العمومية، و ارتفعت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة من 34% سنة 2012 إلى 65,15% سنة 2016، الارتفاع المسجل سنتي 2017، 2018 راجع الى ارتفاع الجباية البترولية والجباية العادية، بالإضافة الى الإيرادات غير الجبائية الناتجة عن أرباح بنك الجزائر بزيادة 80 مليار دج، الانخفاض المسجل سنة 2019 بقيمة -225,30 مليار دج أي بنسبة -3.30% وهذا نتيجة لتراجع حاصل الجباية البترولية بمبلغ -213,7 مليار دج، نفس الشيء تم تسجيل انخفاض في الإيرادات العامة – 960,70 مليار دج بنسبة -14,55% نتيجة لتراجع في الجباية البترولية وغير البترولية معا باستثناء الضرائب على المداخيل بالنسبة للضرائب المباشرة والحقوق الجمروكية على الواردات بالنسبة للضرائب غير المباشرة، اما سنتي 2021، 2022 عرفتا ارتفاعا في اجمالي الإيرادات العامة الذي مس كل مكوناتها البترولية وخارج البترولية خاصة سنة 2022 اين وصل معدل النمو الى +43,50% حيث ارتفعت الجباية البترولية 06,9%، بما يسمح تمويل 53,5% من إجمالي نفقات الميزانية.

الشكل رقم(02): تطور الايرادات العامة خارج المحروقات للفترة 2000-2022

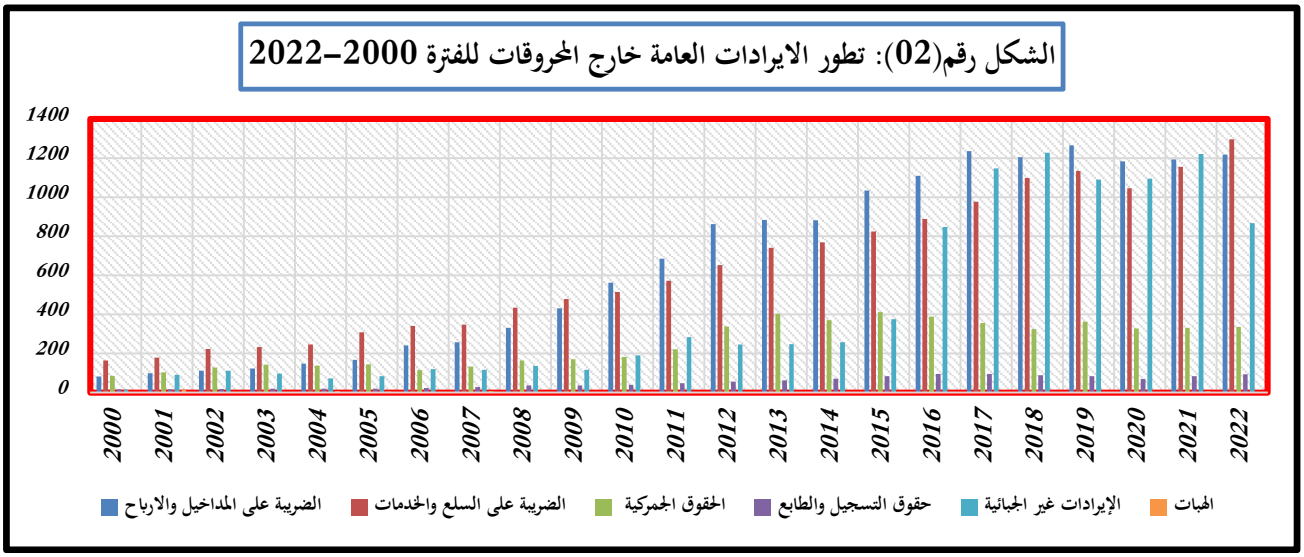

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة

II – 3 رصيد الميزانية العامة:

إن توازن الميزانية من بين القواعد الأساسية التي تخص مضمون و محتوى الميزانية العامة للدولة عند تقديرها لا بد من تساوي الإيرادات و النفقات و هذا ما أكدته كل القوانين التشريعية و التنظيمية المؤطرة للمالية العامة في الجزائر فقد نصت المادة 03 من القانون العضوي للمالية العامة على "يحدد قانون المالية بالنسبة لسنة مالية طبيعة و مبلغ وتخصيص موارد و أعبا الدولة و كذا التوازن الميزاني و المالي الناتج عنه مع مراعاة توازن اقتصادي محدد[26]."، و لا يشترط التوازن المالي "الحسابي" فقط بل يسعى كذلك إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

الشكل رقم(04): تطور رصيد الميزانية للفترة 2000-2018

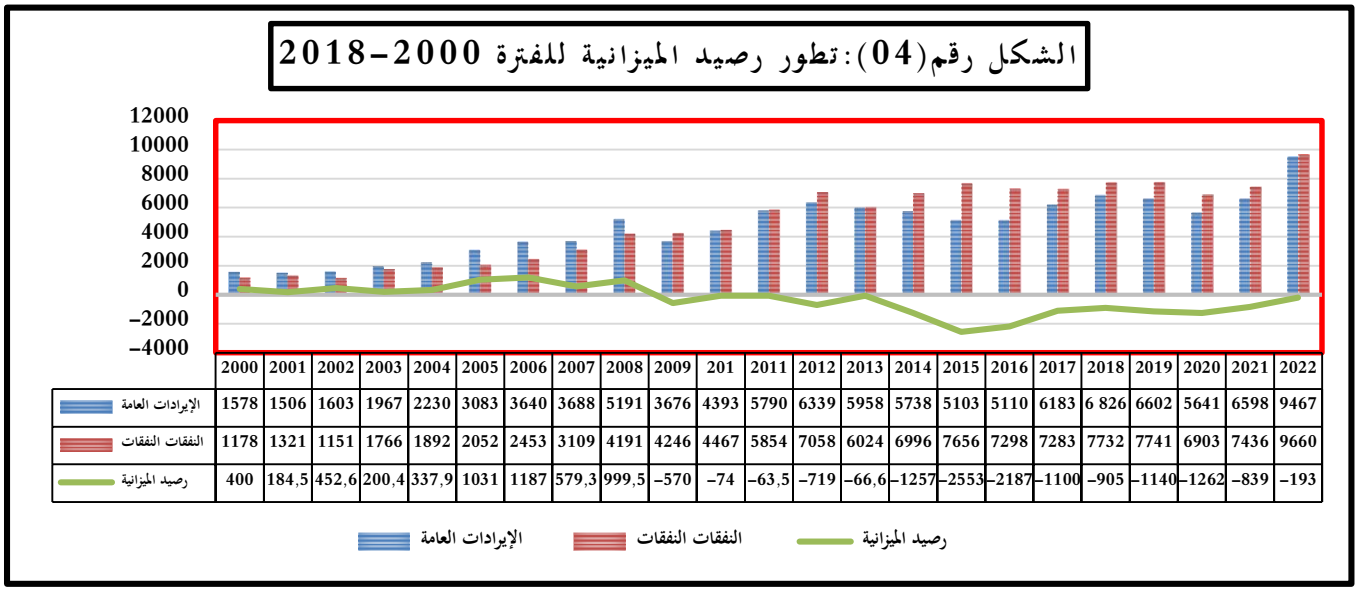

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	201	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإيرادات العامة	1578	1506	1603	1967	2230	3083	3640	3688	5191	3676	4393	5790	6339	5958	5738	5103	5110	6183	6 826	6602	5641	6598	9467
النفقات النفقات	1178	1321	1151	1766	1892	2052	2453	3109	4191	4246	4467	5854	7058	6024	6996	7656	7298	7283	7732	7741	6903	7436	9660
رصيد الميزانية	400	184,5	452,6	200,4	337,9	1031	1187	579,3	999,5	-570	-74	-63,5	-719	-66,6	-1257	-2553	-2187	-1100	-905	-1140	-1262	-839	-193

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة

شهدت المالية العامة في الجزائر يسرا ماليا في فترة الإنعاش الاقتصادي الذي تزامن مع ارتفاع في أسعار المحروقات و تطبيق سياسة التوسع في النفقات العمومية من خلال برامج الاستمارات العمومية مع بداية من سنة 2001 بالإضافة إلى إنشاء

صندوق ضبط الإيراداتFRR بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 لتمويل العجز في الميزانية، انخفض من -108,2 سنة 1998 إلى -16,5 مليار دج 1999 إلى 398,8 مليار دج سنة 2000 و بقي موجبا إلى غاية سنة 2008 بمبلغ 999,5 مليار دج ماي مثل نسبة 09,02 من الناتج الداخلي، و في السنة نفسها بلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات 4280 مليار دج و هو ما يمثل نسبة 38,9% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام و 83,7% من إجمالي الإيرادات، أي بزيادة قدرها 1064,5 مليار دج، مقابل زيادة قدرها 284,5 مليار دج و بنسبة 34,6% سنة 2007، من جهة أخرى إذا ما قورن الرصيد المسجل بين سنوات 2006 و 2007 هناك تراجع بملغ 607,5 مليار دج، الا انه ومنذ سنة 2009 إلى غاية 2016 سجل عجزا متواصلا إلا انه كان بنسب متفاوتا ادني مستوياته سنة 2013 بمبلغ 66,6- مليار و ذلك راجع إلى الانخفاض في النفقات العمومية مع انخفاض كذلك في الجباية البترولية.

بلغ سنة 2009 -570,3مليار دج بنسبة 05,7% من الناتج الداخلي، و هذا راجع إلى التراجع المسجل في مستوى الجباية البترولية التي انحدرت بمعدل 41% انتقلت من 4088,6 إلى 2412,7 مليار دج نتيجة لانخفاض في أسعار المحروقات و بقدر تدفق الادخار العمومي 1379,4مليار دج بنسبة 37,6% من إجمالي الإيرادات العمومية مقابل 2972,9 مليار دج سنة 208و بنسبة 57,3% من الجباية العامة هذا المبلغ للادخار العام لم يستطيع تمويل الاستثمار العمومي الذي تجاوزه بقيمة 668,8مليار دج، كما مثل رصيد صندوق ضبط الموارد في نهاية سنة 2009 4316,5 مليار دج، يمثل 42,6% من الجباية العامة و 117,5% من إجمالي الإيرادات[27].

تراجع مبلغ العجز إلى -63,5 سنة 2011 وهي أدني قيمة سجلها بعد سنة 2009، نسبته إلى الناتج الداخلي 0,44% بفضل ارتفاع في الإيرادات العامة بنسبة 29,8% نسبة الجباية البترولية منها 82% حيث انتقلت هذه الأخيرة من 2905 مليار دج إلى 3979,7 مليار دج بزيادة قدرها 37,7% و20,4% سنة 2010، وقد بلغ تدفق الادخار العمومي 1902,2 مليار دج مقابل 1733,9 مليار دج سنة 2010 ويمثل بذلك 33,4% من الإيرادات الكلية و 28,5% من إجمالي الادخار الداخلي سمح هذا الادخار بتمويل كلي لنفقات الاستثمار باحتياج قدره 95,1 مليار دج تم تغطيته من طرف الخزينة العمومية[28].

بلغ العجز الموازني أعلى مستوياته خلال فترة الدراسة سنة 2015 بمبلغ 2553,2- مليار دج و هو ما يمثل نسبة 15,29 % الى الناتج الداخلي الخام و هذا نظرا لانخفاض في الجباية البترولية بحوالي 30% وانخفاض بحوالي 47% في متوسط أسعار البترول، في مقابل ارتفاع في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز، في سنة 2016 تراجع العجز الموازني نظرا لانخفاض حجم النفقات العامة، خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات كما سجل تدفق الادخار العمومي 450,8 مليار دج إدخار قدره 08,9% الا انه لم يتمكن من تغطية نفقات الاستثمار إلا بواقع 16,1% و نسبة ضعيفة جدا تم تمويل المبلغ المتبقي عن طريق الخزينة العمويمة بقيمة 2387,2 مليار دج، كما تم تمويل العجوزات المسجلة بواسطة صندوق ضبط الموارد كما تم اللجوء إلى القرض الوطني[29]، لقدر تراجع العجز المسجل في رصيد الميزانية سنة 2017 ليسجل مبلغ -1206,5 مليار دج و بنسبة 06,38% من إجمالي الناتج الداخلي الخام نتج هذا الفائض نظرا لارتفاع في أسعار النفط من 42 دولار للبرميل في2016 إلى ما يقارب 54 دولار للبرميل في2017 وارتفاع الأرباح المسدّدة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية، ارتفاع الإيرادات العمومية الكلية حيث انتقلت من 5110,1 مليار دج إلى6182,8 مليار دج في الوقت الذي عرفت فيه النفقات العمومية هي الأخرى ارتفاعا لكن طفيف جدا بنسبة 01,3% سجلت الزيادة في النفقات الجارية على عكس نفقات رأس المال التي عرفت تراجعا بنسبة-03%، بلغ تدفق الادخار العمومي 1425 مليار دج

بفاض قدره 23% استطاع تمويل نفقات الاستثمار بنسبة 54,2%[30]، أدت هذه الاختلالات الى نفاذ رصيد المدخرات المودعة في صندوق ضبط الإيرادات، السنوات الأخيرة الى غاية 2022 تقلص العجز ليصل الى -192 مليار دج رغم ارتفاع في حجم النفقات العامة راجع الى الارتفاع الكلي للجباية خاصة البترولية منها وارباح بنك الجزائر.

الجدول رقم (05): تطور رصيد صندوق ضبط الإيراد ات للفترة (2000-2018) الوحدة (10)[9] دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الصندوق السنة السابقة	00	232,14	171,53	27,98	320,89	721,69	1842,69	2931,05	3215,53	4280,07
الجباية البترولية في قانون المالية	720	840,6	916,40	836,06	862,2	899	916	973	1715,40	1927
الجباية البترولية المحصلة	1173,24	964,46	942,90	1284,97	1485,7	2267,84	2714	2711,85	4003,56	2327,68
فائض الجباية البترولية	453,24	123,86	26,50	448,91	623,50	1368,84	1798	1738,85	2288,16	468
تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
رصيد الصندوق قبل الاقتطاع	453,24	356	198,04	476,89	944,39	2090,52	3640,69	4669,89	5503,69	4680,75
تسديدات الدين العمومي	221,1	184,47	170,06	156	222,70	247,84	618,11	314,46	465,44	00
تسديدات تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	607,96	00	00
تمويل عجز الخزينة العمومية	00	00	00	00	00	00	91,56	5031,95	758,18	364,28
مجموع الاقتطاعات	221,1	174,47	170,06	156	222,70	247,84	709,64	1454,36	1223,62	364,28
رصيد الصندوق بعد الاقتطاعات	232,14	161,53	27,98	320,89	721,69	1842,69	2931,05	3215,53	4280,07	4316,47

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد الصندوق السنة السابقة	4316,47	4842,84	5381,70	5633,75	5563,51	4408,16	2073,85	784,46	00
الجباية البترولية في قانون المالية	1501,7	1529,4	1519,04	1615,90	1577,73	1722,94	1682,55	2126,99	2349,69
الجباية البترولية المحصلة	2820,01	3829,72	4054,35	3678,13	3388,05	2275,13	1781,10	2126,99	2787,11
فائض الجباية البترولية	1318,31	2300,32	2535,31	2062,23	1810,32	552,19	98,56	00	437,41
تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	00	00
رصيد الصندوق قبل الاقتطاع	5634,78	7143,16	7917,01	7695,98	7373,83	4960,35	2172,40	784,6	437,41
تسديدات الدين العمومي	00	00	00	00	00	00	00	00	00
تسديدات تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	00	00
تمويل عجز الخزينة العمومية	791,94	1761,46	2283,26	2132,47	2965,67	2886,51	1387,94	784,46	131,91
مجموع الاقتطاعات	791,94	1761,46	2283,26	2132,47	2965,67	2886,51	1387,94	784,46	131,91
رصيد الصندوق بعد الاقتطاعات	4842,84	5381,70	5633,75	5563,51	4408,16	273,85	784,46	00	305,50

Source : Ministère Des Finances En Algérie, La Direction Général De La Prévision Et Des Politiques, Date De Consultation Le 30/04/2020.

إن فائض الجباية السنوي الذي يحول إلى صندوق ضبط الموارد يتماشى طرديا مع الجباية البترولية كما هو مبين في الجدول أعلاه حيث بلغ رصيده 453,24 مليار دج سنة 2000، ثم تراجع بين سنتي 2001 و2002، بمبلغ 123,86 مليار دج و26,50 مليار دج على الترتيب وتراجعت معها الجباية البترولية بعدما انخفضت أسعار المحروقات بفعل أحداث سبتمبر 2001 و بداية من سنة 2003 بدأت في الارتفاع حيث بلغت 448,91 مليار بنسبة 08,55%من الناتج الداخلي الخام، و خلال العشر سنوات الأولى سجل الصندوق ارصدة هامة خلال سنتين هما سنة 2005 بمبلغ 1368,84 مليار دج

بمعدل نمو +119,54% و مقارنة مع الناتج الداخلي بلغت نسبته 18,10%، وكذلك سنة 2008 بمبلغ 2288,16مليار دج بمعدل نمو 31,59% و بنسبة 20,72% من الناتج الداخلي إلا ان تراجع إلى 468 سنة 2009 بنسبة-79,55%، بفعل الازمة العالمية لسنة 2008، وبعد استعادة الأسعار مكانتها منذ سنة 2010 عرفت معدل نمو خلالها +181,69%بمبلغ 1318,31 مليار دج و بنسبة 11% من الناتج الداخلي و بقي الصندوق يسجل قيما موجبة لسنتين مواليتين عرفت أعلى مستوياته للفترة سنة 2012 بمبلغ 2535,31 مليار دج بمعدل نمو +10,22% و ما يمثل 15,77% من الناتج الداخلي و بداية من سنة 2013 إلى غاية 2018 بدأت أرصدته في التراجع بسبب تراجع أسعار النفط.

وبخصوص استخدامات الصندوق ففي بداية انشائه كانت ارصدته توجه إلى تسديد المديونية والذي استمر في ذلك إلى غاية 2008 كما هو مبين في الجدول حيث كان يسدد 100% حتى سنة 2005 دون تمويل العجز الميزاني لأن العجز المسجل لم يكن سببه تحصيل إيرادات أقل من المقدرة في قانون المالية على أساس السعر المرجعي الذي كان يقدر19$ إلى غاية 2007 ثم اصبح 37$ سنة 2008، و استمر إلى غاية سنة 2016 ليرتفع إلى 50$ منذ تقديرات قانون المالية لسنة 2017، ساهم في تراجع حجم المديونية إلى 2298,67 مليار دج منها 1038,9 مليار دج دين داخلي، كما بلغت إجمالي اقتطاعات الدين العمومي خلال الخمس سنوات الأولى1202,17 مليار دج، كما ساهم الصندوق في عملية التسديد المسبق للديون الخارجية بداية من سنة 2004 إلى غاية 2006 حيث تراجع من 21,82 مليار دج إلى 05,61 مليار دج سنة 2006 بمعدل 74,29%، و خلال سنة 2006 تم إدخال تعديلات بموجب قانون المالية التكميلي لهذه السنة في استخدامات الصندوق اين اصبح يساهم في تمويل العجز دون ان يقل رصيده عن 740 في هذه المرحلة اصبح يمول الدين العام لمدة ثلاثة سنوات بلغ مجموع اقتطاعات الفترة (2008-2006) 1398,01 مليار دج كما تراجع الدين العام من 2254,99 مليار دج إلى 1094,76 مليار دج أي بمعدل تراجع -51,45%، تراجع منها الدين الخارجي من 407,69 مليار دج إلى 360,76مليار دج أما الدين الداخلي فتراجع بنسبة أكبر منتقلا من 1847,3 مليار دج إلى 734 مليار دج أي بمعدل تراجع -60,27%.

أما العجز المسجل في الخزينة العمومية تم تمويله بمبلغ 91,56 مليار دج سنة 2006، و في سنة 2007 عرفت استخدامات الصندوق معدل نمو 104,94% حيث بلغت إجمالي التسديدات 1454,36 مليار دج موزعة على ثلاثة منها 531,95 لتمويل عجز الخزينة و المقدر بـ 1281,95- مليار دج، و 607,96 إرجاع تسبيقات بنك الجزائر و ما قيمته 314,46 مدفوعات الدين العمومي و المقدر 1492,35 مليار دج منها 388,45 مليار دج ديون خارجية، كما بلغت إجمالي الاقتطاعات المخصصة لذلك 16871,59 مليار دج إلى غاية سنة 2018، ما يمثل نسبة 89,37% من إجمالي الاقتطاعات كانت أكبر مستوياتها سنة 2014بقيمة 2886,51 مليار دج كما سجل العجز خلالها قيمة -3185,99 مليار دج بنسبة تغطية 87,46%.

الخلاصة

تقوم سياسة المالية العامة في الجزائر بشكل أساسي بتحويل الإيرادات المتحققة من العوائد النفطية وتم التطرق لمسار السياسة المالية خلال الفترة 2000-2020 والتي مرت بمرحلتين هامتين مرحلة الإصلاحات المطبق بالتعاون مع المؤسسات الدولية (1986-1998) والمرحلة الثانية كانت بداية الألفينيات والتي شهدت عوائد مالية ضخمة نتيجة ارفاع أسعار النفط في السوق العالمية ما أدى بها إلى تبني استراتيجية جديدة تعتمد على التوسع في النفقات العامة لبعث النمو الاقتصادي عن طريق برامج الاستثمار العمومي لدعم النمو والانتعاش الاقتصادي وذلك استدراكا لمسار التنمية وأملا في تنويع مصادر الدخل لاستدامة السياسة المالية العامة وذلك لكون هذه الأخيرة في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالإيرادات النفطية والتي تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات فقد شهدت مؤشرات الاقتصاد الكلي انتعاشا مع مطلع سنوات 2000 من جراء الأزمات النفطية التي كان لها انعكاس إيجابي على ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية، لكن وعلى عكس السنوات الأخيرة وبداية من منتصف سنة 2014 والتي شهدت انخفاضا حادا في أسعار النفط ساهم في تراجع أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي وهذا ما يثبت أنّ مناعة الاقتصاد الجزائري كانت ولا زالت غير قادرة على مواجهة الصدمات الخارجية المتعلقة بقطاع النفط ومواصلة السياسة.

الإحالات والمراجع :

[1]-احمد عبد السميع علام، "**المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق** "، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة 1، 2012 ،ص: 301 .

[2]- محمد سليمان سلامة، " **الإدارة المالية العامة** "، دار المعتز، عمان، الطبعة 1 ،2015، ص: 222، 223.

[3] - خالد احمد المشهداني ونبيل ابراهيم الطائي، "**مدخل إلى المالية العامة** "، دار الايام، عمان، 2014، ص: 34.

[4]- إدريس أميرة " **تقلبات اسعار البترول و اثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2015 – 2016 ، ص: 30.

[5]- مصطفي الفار، " **الإدارة المالية العامة** "، دار أسامة، عمان، الطبعة 1 ،2008، ص: 153

[6]- محمود عبد الرزاق،"**الاقتصاد المالي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الاولى، 2011، ص: 296 -297.

[7]- مصطفي الفار، " **الإدارة المالية العامة** "، دار أسامة، عمان، الطبعة 1 ،2008، ص: 153

[8]- إدريس أميرة، " **مرجع سبق ذكره)** "، ص: 34.

[9]- عدنان حسين يونس، علي إسماعيل عبد المجيد، " **الهيمنة المالية للدول الريعية** "، دار الأيام، عمان، الطبعة 1، 2016، ص: 34.

[10]- محمد البنا، "**اقتصاديات للمالية العامة** "، الدار الجامعية، 2009، ص: 121.

[11]- دراوسي مسعود، " **السياسة المالية دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004** "، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 89-90.

[12]- احمد عبد السميع علام، " **مرجع سبق ذكره** "، ص: 25.

[13]- الشيخ أحمد ولد الشيباني، "**فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012 -2013، ص: 30-31.

[14]- بن فراقي منى، " **فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة دراسة حالة الجزائر 1990-2011**"، مذكرة ماجستير، علوم التسيير جامعة الأغواط، 2014-2015، ص: 79.

[15]- طارق الحاج، "**المالية العامة** "، دار صفا، عمان، الطبعة 1، 2009، ص: 125.

[16]جمال قاسم محمود، "**أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية** "، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص: 24

[17] - la Banque d'Algérie," **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**" , Rapport annuel, 2004 , p: 63-69

[18]- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2010**"، جويلية 2011، ص: 80-83

[19]- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015**" ، نوفمبر 2016، ص: 81-83

[20]- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017**"، جويلية 2018، ص: 63-65

[21]- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2019**"، ديسمبر 2020، ص: 71-73

[22]- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2022**"، سبتمبر 2023، ص: 99

[23]- ولهي بوعلام، "**ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية**"، مقال منشور بمجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد رقم12، 2012، ص: 139-144

[24] - La Banque d'Algérie," **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie Pour L'année2009** " , Rapport Annuel, Juillet 2010 , P: 90

[25]- زايدي حسيبة، بن سماعيل حياة ، " **أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مجلة الباحث الاقتصادي، جوان 2016، 218.

[26]- المادة 03 من القانون العضوي 15/18 المتعلق، "**بقوانين المالية** " في الجزائر، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المعدل والمتمم للقانون العضوي 17/84.

[27] -La Banque d'Algérie," **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie Pour l'Année2009**", Rapport Annuel Juillet 2010, P: 94

[28]- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2011**"، أكتوبر 2012، ص: 97-98

[29]- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016**"، سبتمبر 2017، ص: 69-77

[30]- بنك الجزائر، " **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017**"، جويلية 2018، ص: 65-66